

درر الحکام شرح مجلة الأحكام

@ 448 @ الصَّحِيحُ وَعَلَى ذَلِكَ فَكَمَا أَنَّ الْآجِرَ لَا يَمْلِكُ الْأُجْرَةَ
 بِنَفْسِ الْعَقْدِ لَا يَلْزِمُ الْمُسْتَأْجِرَ أَدَاؤُهَا (عَبْدُ الْحَلِيمِ) .
 وَالْحَاصِلُ إِذَا كَانَتْ الْأُجْرَةُ عَيْنًا لَا يَمْلِكُ الْمُؤْجَّرُ الْأُجْرَةَ
 بِنَفْسِ الْعَقْدِ اتِّفَاقًا وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ دَيْنًا عَلَى قَوْلِ
 جُمْهُورِ الْفُقَهَاءِ وَقَدْ قَالَ غَيْرُهُمْ هَؤُلَاءِ مِنَ الْفُقَهَاءِ إِنَّ الْآجِرَ
 وَإِنْ كَانَ يَمْلِكُ الْأُجْرَةَ بِنَفْسِ الْعَقْدِ فَلَا يَلْزِمُ الْمُسْتَأْجِرَ
 إيفاءُهَا أَيُّ أَزْمَهُ بِالنَّظَرِ إِلَى قَوْلِ هَذَا الْفَرِيقِ مِنَ الْفُقَهَاءِ
 يَمْلِكُ الْمُؤْجَّرُ الْأُجْرَةَ إِذَا كَانَتْ دَيْنًا بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَإِنْ
 لَمْ يَكُنْ أَدَاؤُهَا لَازِمًا (عَبْدُ الْحَلِيمِ) . (الْأُجْرَةُ إِذَا كَانَتْ
 عَيْنًا لَا تُمْلِكُ بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَإِنْ كَانَتْ دَيْنًا تُمْلِكُ بِنَفْسِ
 الْعَقْدِ وَتَكُونُ بِمَنْزِلَةِ الدَّيْنِ الْمُؤْجَّرِ) . (نَتَائِجُ الْأَوْكَارِ)
 (قَوْلُ صَاحِبِ الْهُدَايَةِ لَا تَجِبُ بِالْعَقْدِ أَيُّ لَا يَجِبُ أَدَاؤُهَا
 وَتَسْلِيمُهَا . وَعَدَمُ لُزُومِ الْمُسْتَأْجِرِ الْأُجْرَةَ ، وَعَدَمُ وَجُوبِ
 التَّسْلِيمِ مِنْهُ مُقْتَضِيَاتِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ أَيْضًا ؛ لِأَنَّ عَدَمَ لُزُومِ
 تَسْلِيمِ الشَّيْءِ غَيْرِ الْمَمْلُوكِ أَوْلى . إِلَّا أَزْمَهُ لَمْ يُفْهَمْ فِي
 عِبَارَةِ الْمَجْلَسَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى أَزْمَها تَرْجِيحُ أَحَدِ الْقَوْلَيْنِ .
 سُؤَالُ : إِنَّ الْإِبْرَاءَ مِنَ الْأُجْرَةِ بَعْدَ عَقْدِ الْإِجَارَةِ صَحِيحٌ مَعَ
 أَنَّ الْآجِرَ لَمْ يَصِرْ مَالِكًا لِلْأُجْرَةِ فَكَانَ مِنَ السَّلَازِمِ أَنْ يَكُونَ
 إِبْرَافُهُ غَيْرَ صَحِيحٍ فَلَوْ آجَرَ شَخْصٌ دَارَهُ مِنْ آخِرِ بَأْلَفٍ قَرِشٍ
 سَنَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ أَبْرَأَ الْمُسْتَأْجِرَ مِنَ الْأُجْرَةِ أَوْ وَهَبَهُ
 إِيسَاهَا كَانَ إِبْرَافُهُ أَوْ هَبَتُهُ صَحِيحَةً عَلَى رَأْيِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ
 وَرَأْيِ الْإِمَامِ أَبِي يُونُسَ الْأَوَّلِ (وَبِهِ نَأْخُذُ) (الشَّارِحُ) .
 أَمَّا إِذَا أَبْرَأَ الْمُؤْجَّرُ عَلَى الصُّورَةِ الْمَذْكُورَةِ الْمُسْتَأْجِرَ
 بَعْدَ مُضِيِّ سِنَةٍ أَشْهُرٍ فَعَلَى رَأْيِ الْإِمَامِ مُحَمَّدٍ يَكُونُ قَدْ
 أَبْرَأَهُ فِي الْكُلِّ . وَإِذَا آجَرَها فِي مُحَرَّمٍ مُشَاهِرَةٍ وَأَبْرَأَ
 الْمُسْتَأْجِرَ مِنْ بَدَلِ إِجَارِ مُحَرَّمٍ وَلَمْ يَكُنْ دَاخِلًا فَلَا يَصِحُّ ()
 وَلَوْ وَهَبَ بَعْضُ الْأُجْرَةِ أَوْ أَبْرَأَ مِنْهَا جَازَ إِجْمَاعًا أَمَّا عَلَى

أَصْلُ مُحَمَّدٍ وَطَاهِرٌ لِأَنَّ الْهَيْبَةَ تَجُوزُ عِنْدَهُ فِي الْجَمِيعِ فَكَذَا
 فِي الْبَعْضِ) . وَأَمَّا عَلَى أَصْلِ أَبِي يُوسُفَ فَهَيْبَةُ الْبَعْضِ حَقٌّ
 يَلْحَقُ بِأَصْلِ فَيصيرُ كَالْمَوْجُودِ فِي حَالِ الْعَقْدِ (وَهَيْبَةُ
 الْجَمِيعِ لَا تَلْحَقُ بِالْعَقْدِ فَتَنْبُتُ فِي الْحَالِ وَلَيْسَ هُنَاكَ حَقٌّ
 وَاجِبٌ فَلَا يَصِحُّ) (الشَّالِبِيُّ) . وَيَجُوزُ أَيْضًا أَنْ يَأْخُذَ الْآجِرُ
 فِي مُقَابِلِ بَدَلِ الْإِجَارَةِ كَفَيْلًا عَلَى الْمُؤَسَّتِ الْآجِرِ أَوْ أَنْ يَأْخُذَ
 رَهْنًا مِنْهُ وَالْحَالُ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْإِجَارَةُ غَيْرَ ثَابِتَةً فِي
 ذِمَّةِ الْمُؤَسَّتِ الْآجِرِ لَكَانَ ذَلِكَ كَفَالَةً لِدَيْنٍ مَعْدُومٍ أَوْ رَهْنٍ ،
 وَهَذَا بَاطِلٌ . الْجَوَابُ - بِمَا أَنَّ الْعَقْدَ (الَّذِي هُوَ مُسَيَّبٌ فِي
 وَجُوبِ بَدَلِ الْإِجَارَةِ) مَوْجُودٌ يَصِحُّ الْإِبْرَاءُ بِعَدِّ وَجُودِ سَبَبِ
 الْوُجُودِ كَالْإِبْرَاءِ مِنْ الْقَصَاصِ بِعَدِّ الْجُرْحِ (الطُّورِيُّ) أَمَّا
 الْكَفَالَةُ وَالرَّهْنُ فَبِمَا أَنَّهُمَا لِلتَّوْفِيقِ فَقَطْ فَلَا يُشْتَرِطُ
 فِيهِمَا حَقِيقَةُ الْوُجُوبِ كَمَا أَنَّهُ تَجُوزُ الْكَفَالَةُ وَالرَّهْنُ فِي
 الْبَيْعِ بِخِيَارِ الشَّرْطِ وَفِي الدَّيْنِ الْمَوْعُودِ . كَذَلِكَ تَجُوزُ
 الْكَفَالَةُ فِي الدَّرَكِ وَيَصِحُّ تَعْلِيْقُ الْكَفَالَةِ عَلَى شَرْطِ (
 الزَّيْلَعِيُّ) - * * * * * (الْمَادَّةُ 467) تَلْزِمُ الْإِجَارَةُ
 بِالتَّعْجِيلِ يَعْنِي لَوْ سَلَّمَ الْمُؤَسَّتِ الْآجِرُ الْإِجَارَةَ نَقْدًا مَلَكَهَا
 الْآجِرُ وَلَيْسَ لِلْمُؤَسَّتِ الْآجِرِ اسْتِثْنَاءٌ .